

تم قبول HI على مستوى كبير من الأهمية مع إحصائية (1999) t. بتحليل أثر إدراج العقود الآجلة للمؤشرات على المخزونات الأساسية عن طريق تحليل تقلبات الحافظة إلى متوسط تقلب مخزونات المكونات والتشتت القطاعي للعائدات. ووجدوا أنه عندما تم إدراج العقود الآجلة لمؤشر نيكاي 225 في اليابان، لم يتم العثور على مثل هذه النتائج للأسهم خارج المؤشر، ولم يتم العثور على أي تأثير في وقت إيقاف إدراج الأسهم في العقود الآجلة لمؤشر نيكاي 225 في سنغافورة. أثر التحوط بالخيارات على VaR بطريقتين: '1' أدت تكلفة التحوط إلى تقليل التدفقات النقدية المستقبلية، و'2' أدت مكاسب الخيارات إلى زيادة التدفق النقدي عند الانتهاء من الأموال. خفضت المؤسسة إلى الحد الأدنى من VaR باستخدام خيارات المدخلات طويلة الأمد، رهنا بقيود التكلفة على التحوط والقيود التي تحول دون الحد من التعرض. كان استخدام الأمام أو المستقبل لتقليل VaR لأصول المؤسسة واضحاً وأقل إثارة للاهتمام. وخلص المؤلفون إلى أن سعر الضربة الأمثل للخيار كان مستقلاً عن مستوى التكلفة، اعتماداً على ما إذا كانت المشتقات تستخدم للتكهن أو للتحوط؛ بحثوا كيفية تأثير المشتقات على العلاقة الزمنية بين أداء الصندوق والمخاطر. من عينة من 679 MFs المحلية استخدم 21 في المائة فقط المشتقات. الصناديق التي تستخدم المشتقات لها انحراف معياري مماثل، كما أن استخدام المشتقات لا علاقة له بأداء العائد الصافي. وكانت أبرز النتائج أنه لم يكن هناك فرق كبير بين المجموعتين بالنسبة لمعظم أهداف الاستثمار والمتغيرات التي تم النظر فيها. ولكن لم يكن هناك نمط منهجي في هذه النتائج. في حالة الهند والعديد من الأسواق الأخرى، نظراً للتقلبات المرتفعة في معدلات الفوركس، طور الباحث نماذج تنبؤ Kurtosis التي يمكن استخدامها لتسعير خيارات الروبية بالدولار ولحسابات القيمة المعرضة للخطر، يشير هذا إلى أن تقييم الخيارات المتعلقة بسعر صرف الروبية بالدولار يجب أن يستند إلى نموذج انتشار القفزة في Mertun. تم الحصول على البيانات مباشرة من البيان الشهري للدين العام الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية. وبدأت فترة العينة البالغة 54 شهراً من تموز/يوليه 1990 إلى كانون الأول/ديسمبر 1994. درسوا إلى أي مدى يمكن تفسير نشاط التجريد وإعادة التشكيل. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المستثمرين استخدموا الخيار لإنشاء شرائط مشتقة من الخزانة في المقام الأول لجعل السوق أكثر اكتمالاً. ساعدت العوامل المتعلقة بالسيولة في تفسير الاختلافات في الأسعار والخزانة والسندات و STRIPS. وخلص أصحاب البلاغ إلى أنه لا يوجد دليل يذكر على أن خيار تجريد الأوراق المالية وإعادة تشكيلها قد استخدم لأغراض المضاربة. فحص حسين وستيوارت (2000) تقلبات سوق الأسهم قبل وبعد إدخال العقود الآجلة للمؤشرات في 25 دولة. ثم اختبروا ما إذا كان التقلب الفوري بعد المقدمة مرتبطاً بحجم سوق العقود الآجلة والفائدة المفتوحة. أجريت الدراسة على مدى فترة زمنية عامة بين عامي 1973 و 1997 باستخدام العوائد الزائدة على مؤشر السوق العالمي. لتقدير تأثير إدخال العقود الآجلة، أدرجت دمية مضاعفة في معادلة التباين. ووجدوا أن تداول العقود الآجلة مرتبط بزيادة التقلبات المشروطة في اليابان والولايات المتحدة، ووجدوا أنه باستثناء اليابان والولايات المتحدة، وكان مدفوعاً بمكونات غير متوقعة للحجم. لخص ستيوارت (2000) البحث النظري والتجريبي حول كيفية تأثير إدخال الأوراق المالية المشتقة على السوق الأساسية. وقد طبقت مجموعة واسعة من الموافقات النظرية على مسألة كيفية تأثير تداول المضاربات وإدخال العقود/الخيارات الآجلة على استقرار أسواق الأصول وسيولتها وقدرتها على الاطلاع على الأسعار. وجد الباحث أن تجارة المضاربة وأسواق المشتقات أدت إلى استقرار الأسواق الأساسية وتميل إلى جعل الأسواق الفورية أكثر سيولة وأكثر تنسماً بالكفاءة من الناحية